

# The Observatory for the Protection of Human Rights Defenders

a joint programme

**fidh**  
Fédération internationale  
des ligues des droits de l'Homme



**Euro-Mediterranean  
Human Rights  
Network (EMHRN)**



INTERNATIONAL  
COMMISSION  
OF JURISTS

## بيان صحفي سوري

### محكمة غير عادلة لأحد المدافعين عن حقوق الإنسان

الشبكة الأوروبية المتوسطية بباريس، 27 نيسان/أبريل 2005. تعرب - جنيف - كوبنهاجن لحقوق الإنسان واللجنة الدولية لحقوقوقيين ومرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وهو برنامج مشترك بين كل من الفيدرالية الدولية والمنظمة العالمية لمنهضة التعتديب، عن قلقها بشأن وضع حقوق الإنسان والمدافعين عنها في سوريا.

موافق 24 نيسان/أبريل 2005، تقرر استئناف محكمة السيد/ أكثم فففي يوم الأحد ال ن عيسه أمام محكمة أمن الدولة العليا السورية. والسيد أكثم ن عيسه هو رئيس لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان بسوري، وعضو بكل من الشبكة قوق الإنسان، والمنظمة العالمية الأوروبية لحقوق الإنسان، والفيدرالية الدولية لح لمنهضة التعتديب، والحائز على جائزة مارتن إنالز لهذا العام. وقد تقرر استكمال أخرى بنفس المحكمة في ذلك اليوم.

وذكر محامو السيد/ ن عيسه أن استدعاءه أمام المحكمة غير دستوري، وأن ن عيسه يحكم ل إنسان. وقد تم تأجيل الحكم على السيد/ ن عيسه لشئ سوى آراءه وعمله بمجال حقوق ال حتى 26 حزيران/يونيو 2005، أي بعد مؤتمر حزب البعث بفترة وجيزة.

وقد تم إلقاء القبض على السيد/ ن عيسه في 13 نيسان/أبريل، وتم الإفراج عنه بكفالة في 17 آب/أغسطس 2004، بناء على قرار محكمة أمن الدولة العليا السورية. وفي أعقاب جلسة يوم 24 نيسان/أبريل، تظل الاتهامات موجهة ضد السيد/ ن عيسه "بمعارضته لأهداف الثورة" و"نشر معلومات زائفة تهدف إلى زعزعة الدولة"، بما يهدد بتعرضه لفترة سجن تصل إلى 15 عاماً.

وتذكر الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية لحقوقوقيين ومرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بأن حالة الطوارئ المفروضة منذ عام 1963، لا تتماشى مع المعايير الدولية لحالات الطوارئ، وبخاصة المادة 4 من العهد الدولي لحقوق قوق المدينة و السيساسية.

ومن هذا المنطلق، فإن محكمة أمن الدولة العليا السورية، والتي تم تأسيسها كمحرك استثنائية بموجب قرار رقم 47 لسنة 1968 وفقاً لحالة الطوارئ، ليس من صلاحياتها البت في القضايا الجنائية العادية؛ وعلو على ذلك، لا يتفق النظام الداخلي للمحكمة والمعايير المعترف بها دولياً فيما يخص المحكمة العادلة من خلال محكمة مختصة، ن مؤسسة بموجب القانون. ومن الجدير بالملاحظة أن من بين ومسئلة، وحيادية تكو أعضاء المحكمة، ضباط عسكريين، بما يعنى أن قرارات هذه المحكمة لا يمكن استئنافها، وتعمل تحت سلطة حزب البعث الحاكم.

وقد حضر تلك الجلسة العديدي من المراقبين الدوليين، ومن بينهم محاميان أوكلهما كلاً  
ة الدولية للحقوقيين ومرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وكذلك من اللجن  
ممثلين من وفد المفوضية الأوروبية بسوريا.

وقد تجمع عند محكمة أمن الدولة العليا السورية، عدة مئات من السوريين، و بعضهم من  
و استخادم أصل لكردي، حاملين رايات للظلم ضد القوانين الطوارئ السورية لعام 1963،  
المحكمة الاستثنائية. كما طالبوا بإطلاق سراح الأشخاص رهن السجن في تلك المحكمة. و  
قد تمت المظاهرة في حضور حوالي 50 من رجال شرطة مكافحة الشغب الذين حاصروا  
الموقع.

و تعرب كل من الشبكة الأوروبية وتوسطية لحقوق الإنسان و اللجنة الدولية للحقوقيين و  
اية المدافعين عن حقوق الإنسان عن قلقهم البالغ إزاء التحرشات المستمرة مرصد حم  
بالمدافعين السوريين عن حقوق الإنسان، و خاصة في ظل بدء اتفاقية شراكة بين  
الاتحاد الأوروبي و سوريا في نهاية عام 2004، و التي تنص المادة الثانية منها على  
الالتزام الأطراف باحترام حقوق الإنسان.

**و تطالب كل من الشبكة الأوروبية وتوسطية لحقوق الإنسان و اللجنة الدولية للحقوقيين و**  
**بما يلي: مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، السلطات السورية**  
ضمان مثول السيد/ ألكثم نعيسه أمام محكمة مدنية مختصة و حيادية، و ضمان حقوقه -  
مبدأ إجراءات الطعن و الحق في الاستئناف؛ الإجراءات في جميع الأحوال، بما في ذلك  
الاعتراف بلجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية و حقوق الإنسان في سوريا، و غيرها -  
من منظمات حقوق الإنسان و المجتمع المدني؛  
وضع حد للتحرش، و الوقف، و التهديدات، و الهجمات المتعمدة ضد المدافعين عن حقوق -  
رام التزاماتها في مجال حقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية، و لما ورد الإنسان، و احث  
في إعلان برشلونة و الذي أقرته سوريا، و كذلك إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين  
عن حقوق الإنسان.

**و تطالب كل من الشبكة الأوروبية وتوسطية لحقوق الإنسان و اللجنة الدولية للحقوقيين و**  
**بما يلي: المدافعين عن حقوق الإنسان، الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء مرصد حماي**  
مطالبة سوريا باحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان و القوانين الدولية، الآن و -  
على وجه الخصوص حيث من المتوقع أن يبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقية شراكة مع  
سوريا في وقت قريب.

ن الشبكة الأوروبية وتوسطية لحقوق الإنسان و اللجنة الدولية للحقوقيين و و تطالب كل م  
مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، المجتمع الدولي بما يلي:  
مواصلة التعبير عن القلق إزاء وضع حقوق الإنسان و المدافعين عنها في سوريا، -  
ومواصلة دعمهم.

**من: لمزيد من المعلومات، يمكن الاتصال كل**

ماريت فلو يورجنسن، المسئولة الإعلامية للشبكة الأوروبية وتوسطية لحقوق الإنسان:

+45-32 95 65 54 / فاكس: 12 89 69 32-45+هاتف:

[info@euromedrights.net](mailto:info@euromedrights.net) البريد الإلكتروني:

ى، المسئولة القانونية للقانونية للجنة الدولية للحقوقيين: حسيبة حاجى صحران

+41 22 979 38 01 / فاكس: 17 38 979 22 41+هاتف:

[hadj-sahraoui@icj.org](mailto:hadj-sahraoui@icj.org) البريد الإلكتروني:

الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان: جيل جريلهوت، المسئولة الصحفية

+33 1 43 55 25 18+هاتف:

[ggrilhot@fidh.org](mailto:ggrilhot@fidh.org) البريد الإلكتروني:

المنظمة ال عملمية لمن افضة الت عذيب: إريك سوتاس، المدير  
:ال هاتف +4122 809 49 39  
ال بريد ال الكتروني: [omct@omct.org](mailto:omct@omct.org)

ط الطوارئ: لل اتص ال بال مرصد، يمكن ال اتص ال بخ  
:ال بريد ال الكتروني: [observatoire@iprolink.ch](mailto:observatoire@iprolink.ch)

:ال هاتف +33 (0) 1 43 55 20 11 / (0) 1 43 55  
18 80  
:ال هاتف +4122 809 49 39 / 41 22 809 49 29  
ال بريد ال الكتروني: [omct@omct.org](mailto:omct@omct.org)